قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (51) لسنة (2014م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدت المنعقد بمقر الهيئة يوم الخميس 26 جماد الاول 1435 هجرية، الموافق 2014/3/27 ميلادية،

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف الجند — " " " "
3. الأستاذ/ نجيب محمد بكير — " " " "
4. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — " " " "
5. المهندس/ عبدالحميد أحمد المتوكل — " " " "
6. الدكتور/ محمد أحمد علي ثابت — " " " "

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في البلاغ المقدم ممن اسمى نفسة "أمين على المال العام"

ضد

المؤسسة العامة للطرق والجسور

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2014/3/6م تلقت الهيئة بلاغا من شخص سمى نفسه "أمين على المال العام" يفيد فيه بوجود فساد في المؤسسة العامة للطرق والجسور يتمثل بوجود تجاوزات و مخالفات من قبل مدير عام الشؤون المالية بالمؤسسة حيث انه يقوم بتعميد مشتريات بمبالغ مختلفة لمؤسسة الطرق و الجسور دون اجراءات قانونية متجاهلا قانون المناقصات و المزايدات.

ثانيا: تم إحالة البلاغ الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للبلاغ تبين له ان البلاغ لم يحتو على بيانات كافية تستوجب النظر فيه ومن ثم فقد رفع تقريرا بذلك الى مجلس ادارة الهيئة لاتخاذ ما يلزم.

ثالثا: نظر مجلس ادارة الهيئة في التقرير وبعد المداولة أتخذ القرار الاتي:-

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وكون البلاغ لم يحتو على بيانات كافيه حول المخالفات المنسوبة للجهة المبلغ عنها فالمتعين والحال كذلك عدم النظر في البلاغ ولآجلة، واستنادا الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة

2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

1. عدم النظر في البلاغ.
2. ضم الجهة المشكو بها الى الجهات التي سيتم النزول الميداني اليها للتفتيش عليها والتحقيق من مدي التزامها بقانون المناقصات ولائحته التنفيذية.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتأريخ 26 جماد الاول 1435 هجرية، الموافق 2014/3/27 ميلادية.

الدكتور/ محمد أحمد ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/عبدالحميد أحمد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات و المزايدات